العميد صائب العاجز في حديث مع بعض الضباط الاسرائيليين امس قرب مستوطنة نتساريم. (أ ف ب)

رايس تنتقد "الجدار الفاصل" باعتباره "حدوداً سياسية" وشارون يطالبها بتفكيك البنى التحتية للفصائل

□ فيما توقعت مصادر أمنية إسرائيلية وفلسطينية أن يكون جيش الاحتلال بدأ في ساعة متقدمة من مساء أمس، أو على أبعد تقدير صباح اليوم، إعادة انتشاره شمال قطاع غزة، عمدت إسرائيل إلى التشكيك بجدية نيات السلطة الفلسطينية «تفكيك البنى التحتية» لفصائل المقاومة المسلحة وأخذت تعدّ الأعذار لاعفائها من التزامها اتفاق نقل المسؤولية الأمنية للفلسطينيين في المناطق التي سيخليها الجيش، بل وعملت على الحصول على ضوء أخضر أميركي لتفتح نيرانها، مجدداً على الفلسطينيين «في حال تبين لها أنهم لم يفوا التزاماتهم ولم يشرعوا في ضرب البنى التحتية لحركة حماس».

□ *الناصرة - أسعد تلحمي*

■ تواصلت في ساعات بعد ظهر أمس الاجتماعات الأمنية في حاجز ابرز في قطاع غزة بين كبار الضباط الميدانيين الإسرائيليين والفلسطينيين لبلورة التفاصيل الأخيرة المتعلقة بانسحاب جيش الاحتلال من بيت حانون شمال قطاع غزة، وتسلم قوى الأمن الفلسطينية المسؤولية عنها، ولترتيب أساليب التنسيق الأمني الميداني بين الجانبين القائم على تبادل المعلومات الاستخباراتية لإحباط عمليات مسلحة ضد أهداف إسرائيلية.

وجاءت هذه الاجتماعات في ختام لقاء عقد بين قائد قوات الاحتلال في القطاع البريغادير غادي شماني، وقائد قوات الأمن الفلسطيني اللواء عبدالرزاق المجايدة، اتفق فيه على المشروع بتطبيق الاتفاق الذي أبرمه منسق شؤون الاحتلال ميجر جنرال عاموس غلعاد ووزير الدولة الفلسطينية لشؤون الأمن محمد دحلان الجمعة الماضي حول نقل المسؤوليات الأمنية إلى الفلسطينيين في المناطق التي يخليها جيش الاحتلال.

وقال المجايدة للإذاعة الإسرائيلية الناطقة بالعربية إن لقاءه المسؤول العسكري الإسرائيلي كان ايجابياً يبعث على التفاؤل، مضيفاً أن قوات الأمن الفلسطينية جاهزة لتحل محل جيش الاحتلال في المواقع التي يغادرها.

وذكرت مصادر صحافية أن الاجتماع أفضى إلى بدء انسحاب الجيش من شمال القطاع، متوقعة أن يستمر ٢٤ ساعة. كما اتفق على منح الفلسطينيين تسهيلات، اعتبرتها صحيفة «معاريف» شكلية، في معبري رفح وكارني والسماح لـ١٠ آلاف عامل فلسطيني و٥ آلاف تاجر بدخول تخوم إسرائيل وإلغاء القيود المفروضة على سفر الفلسطينيين، دون سن الخامسة والثلاثين إلى الخارج.

إلى ذلك، لم يتوصل الطرفان إلى اتفاق نهائي في شأن محور طريق صلاح الدين الذي يربط شمال القطاع بجنوبه. وبحسب مصادر صحافية إسرائيلية، فإن إسرائيل ترفض إعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل أن تغير المسار الأصلي للطريق بهدف إبعاد الفلسطينيين من المستوطنات القائمة على أراضي القطاع. وأضافت ان النية تتجه لشق طريق التفافية على مستوطنة «كفار دروم» تحول دون «احتكاك» الفلسطينيين بجيش الاحتلال وحواجزه القريبة من المستوطنة.

رايس تلتقي أقطاب الدولة العبرية

في غضون ذلك، عقدت مستشارة الأمن القومي في البيت الأبيض كوندوليزا رايس سلسلة لقاءات مع أركان الدولة العبرية بدأتها بلقاء رئيس الوزراء اريل شارون ثم وزراء الحكومة المصغرة للشؤون الأمنية والسياسية، فرؤساء أجهزة الأمن المختلفة، وختمتها بلقاءين منفصلين مع وزير الخارجية سلفان شالوم ووزير الدفاع شاؤول موفاز.

وقالت تسريبات صحافية إن شارون اطلع رايس على تفاصيل الاتفاق الأمني مع الفلسطينيين، وأبلغها نيته تقديم المزيد من التسهيلات للفلسطينيين واطلاق عدد آخر، لم يحدده، من المعتقلين والسجناء، والسماح بإعادة ترميم مطار غزة الدولي. وزادت ان شارون بحث أساساً في احتمالات فشل الاتفاق مع الفلسطينيين وإمكان أن تستغل التنظيمات المسلحة الهدنة المتوقع الإعلان عنها لإعادة ترتيب صفوفها واستعادة قوتها العسكرية «فيما تتجنب السلطة الفلسطينية مواجهة هذه التنظيمات ولا تفي بالتزامها في «خريطة الطريق» نزع الأسلحة عنها»، واضافت ان شارون سعى الى الحصول على تفهم اميركي لموقفها القائل انه في مثل هذه الحال فإن اسرائيل ترى انها في حلّ من التزامها بنود الاتفاق الأمني وانه يحق لها «إعادة الأوضاع الى ما كانت عليه قبل الاتفاق». ولم يرشح شيء عن رد رايس على طلب شارون «الذي يخشى ان تكبّل أيدي اسرائيل في المستقبل اذا تحقق الهدوء والتزمت الحركات الفلسطينية المسلحة وقف النار من دون ان يتم تفكيك بناها التحتية»، على ما أوردت اذاعة الجيش، لتضيف ان شارون حمّل رايس رسالة لتنقلها الى الفلسطينيين تقول ان اسرائيل لن تقبل بتنفيذ المراحل المقبلة الواردة في «خريطة الطريق» اذا لم يحاربوا الفصائل المسلحة ويجردوها من اسلحتها، متوقعاً ان تبدأ هذه الحرب بعد شهر من بدء تنفيذ الاتفاق الأمني والاعلان عن الهدنة.

رايس تنتقد اقامة "الجدار الأمني" الفاصل

الى ذلك، أفادت المصادر الصحافية ان رايس ابلغت الحكومة الاسرائيلية المصغرة موقف الإدارة الاميركية من اقامة «السياج الأمني» الفاصل بين اسرائيل والمناطق الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ والقائلة بأنه محاولة لرسم الحدود السياسية «وان ثمة اشكالاً في مواصلة بناء الجدار».

ورد شارون بالقول ان اسرائيل لن تتردد في اتخاذ خطوات «تضمن أمن اسرائيل» حتى بثمن خلافات اسرائيلية - اميركية، مضيفاً ان الجدار ليس سياسياً انما أمني للحؤول دون قيام الفلسطينيين بالتسلل الى اسرائيل لارتكاب عمليات انتحارية.

"شاباك" لا يثق بالفلسطينيين

وأبرزت الصحف العبرية الصادرة امس ما وصفته الخلاف في وجهات النظر بين شعبة الاستخبارات العسكرية وجهاز الأمن العام (شاباك) في شأن اتفاق نقل المسؤوليات الأمنية للفلسطينيين، ونقلت عن الأولى قناعتها بأن رئيس الحكومة الفلسطينية محمود عباس (أبو مازن) ووزيره محمد دحلان أخذا يستبطنان، وتحت الضغوط الاميركية، ضرورة القيام بنشاط جدي ضد فصائل المقاومة الفلسطينية، فيما يشكك جهاز الأمن العام بنيتهما الامتثال للاملاءات بشن حرب على هذه الفصائل، أما قيادة الجيش فتميل الى الاعتقاد بأن الاتفاق الأمني مع الفلسطينيين لن يصمد طويلاً «وإذا ما صمد فعلاً فسيكون ذلك بمثابة معجزة».

ونقلت صحيفة «هآرتس» عن أوساط أمنية ان لا مؤشرات جدية لدى الفلسطينيين الى نيتهم إلقاء السلاح واحترام بنود الاتفاق الأمني، وان اكثر من ٦٠ انذاراً متوافرة لدى اجهزة الأمن الاسرائيلية باحتمال تنفيذ عمليات تفجيرية وهجمات مسلحة.

اسرائيل ترفض الهدنة

وكررت محافل سياسية اسرائيلية الترتيلة الجديدة بأن الهدنة الفلسطينية لا تعني اسرائيل بتاتاً «بل لا تساوي قيمة الورقة المكتوبة عليها». واضافت ان اسرائيل لم تكن معنية منذ بداية الأمر بمثل هذه الهدنة لاعتقادها انها تستهدف ابقاء خيار «الارهاب» في يد التنظيمات المسلحة لتلجأ اليه اذا رأت انها لم تحقق اي مكاسب من خلال الاتفاقات المبرمة بين اسرائيل والسلطة الفلسطينية.

تمسك "فتح" بـ"خريطة الطريق" ينسف البيان المشترك

"حماس" و"الجهاد" تعلنان هدنة مشروطة واسرائيل "غير مهتمة" وتحاور السلطة فقط

■ غزة - أ ف ب، رويترز - اعلنت «حركة المقاومة الاسلامية» (حماس) و«الجهاد الاسلامي» في بيان مشترك امس «تعليق العمليات العسكرية» ضد اسرائيل لمدة ثلاثة اشهر في مقابل شروط، على ان يسري مفعول هذا التعليق اعتباراً من امس. وفيما أكدت حركة «فتح» انها ستعلن موقفا من الهدنة مساء الاحد، سارعت اسرائيل الى رفض الهدنة، إذ اعلن مسؤول كبير ان اسرائيل لا تعلق «أي أهمية» على الهدنة، مؤكدة ان «محاورها الوحيد هو السلطة الفلسطينية».

وأوضحت «حماس» و«الجهاد» ان «هذه الشروط هي الوقف الفوري لاشكال العدوان الصهيوني على شعبنا الفلسطيني من اجتياح وتدمير واغلاق وحصار على المدن والقرى والمخيمات، بما في ذلك الحصار على الرئيس ياسر عرفات وهدم المنازل وتجريف الاراضي الزراعية والاعتداء على الاراضي والممتلكات والمقدسات الاسلامية والمسيحية وبخاصة المسجد الاقصى».

وشدد البيان على ضرورة «الوقف الفوري لكل عمليات الاغتيال الفردي والمجازر الجماعية وكل عمليات الاعتقال والابعاد بحق ابناء شعبنا وقياداته وكوادره المجاهدة». وأوضح ان «اطلاق جميع الاسرى والمعتقلين من الفلسطينيين والعرب في سجون الاحتلال من دون قيد أو شرط وعودتهم الى بيوتهم بدءاً من الذين امضوا مدداً طويلة في السجون وذوي الاحكام العالية والنساء والاطفال والمرضى وكبار السن».

فلسطينيون ينتظرون عبور حاجز عسكري اسرائيلي قرب خان يونس. (أ ف ب)

وأكدت انه «في حال لم يستجب العدو لهذه الشروط والالتزامات او اخل بأي منها فاننا نعتبر انفسنا في حل من هذه المبادرة ونحمل العدو مسؤولية ما سيترتب على ذلك».

وكان من المتوقع ان يصدر هذا البيان عن حركة «فتح» ايضاً، إلا أن خلافات داخل الحركة التي يتزعمها الرئيس ياسر عرفات حالت دون ذلك بسبب اصرار بعض قادة هذه الحركة على تضمين البيان اشارة الى «خريطة الطريق».

وأوضح مسؤول كبير في «فتح» ان «الحركة ستعلن مبادرتها في شأن الهدنة مساء الاحد (امس)... بالاشتراك مع بعض فصائل منظمة التحرير الفلسطينية». وأكد «وجود خلاف في صيغة البيان المشترك» مع «حماس» و«الجهاد»، الأمر الذي دفع هاتين الحركتين الى اصدار بيان مشترك بمعزل عن الحركة التي يتزعمها الرئيس ياسر عرفات.

السلطة ترحب

ورحبت السلطة الفلسطينية بالقرار، وقال وزير شؤون مجلس الوزراء الفلسطيني ياسر عبد ربه: «نحن نرحب بقرار حماس والجهاد وهذا يعزز الوحدة الوطنية ويقطع الطريق امام مناورات اسرائيل للتهرب من تنفيذ خريطة الطريق».

لكن اسرائيل رفضت الاعلان قائلة ان وقف اطلاق النار هدفه اعطاء الناشطين الفلسطينيين الوقت لإعادة تجميع قواهم استعداداً لمزيد من العنف ضد الاسرائيليين.

وقال جدعون مئير نائب المدير العام لوزارة الخارجية الاسرائيلية: «سأكرر ما قاله وزير الخارجية سيلفان شالوم قبل ساعتين لمستشارة الامن القومي الاميركية كوندوليزا رايس... وقف اطلاق النار هذا قنبلة موقوتة لأنه في الواقع يحافظ على البنية التحتية للارهاب».

وقال رعنان غيسين الناطق باسم رئيس الوزراء الاسرائيلي اريل شارون: «لا نعلق أي أهمية على هذا الاعلان. محاورنا الوحيد للتوصل الى حل هذه المنظمات الارهابية هو السلطة الفلسطينية».

الشرع: نبارك أي اتفاق بين المنظمات ولا نعارض تقدم المسار الفلسطيني

□ *دمشق - ابراهيم حميدي*

■ أكدت سورية امس انها «تبارك أي اتفاق بين الفلسطينيين يعزز الوحدة الوطنية» بحيث انه «من المستحيل تحقيق السلام من دونها»، وذلك في اشارة الى «الهدنة» التي أعلنتها «حماس» و«الجهاد الاسلامي».

جاء ذلك في تصريحات صحافية ادلى بها وزير الخارجية السوري فاروق الشرع في مؤتمر صحافي عقده مع نظيره الارلندي براين كووين بعد محادثاته مع الرئيس بشار الاسد في قصر الضيافة في حلب شمال البلاد، في اطار زيارات ميدانية يقوم بها على المحافظات السورية. وقال الاسد: «ان خريطة الطريق تعالج المسار الفلسطيني. أما بالنسبة الى المسارين السوري واللبناني فهناك مرجعية مدريد وقرارات مجلس الامن ومبدأ الارض مقابل السلام. وهذه المرجعيات في حاجة الى آليات عمل واضحة للتوصل الى السلام العادل والشامل»، لافتاً الى ان «معظم المسؤولين الاوروبيين يوافقون على ان هذه المرجعيات هي المرجعية السلمية لتحقيق السلام في الشرق الاوسط. ويمكن الآن الدخول في نقاش حول الآليات المناسبة لتحقيق السلام».

وبعدما ذكّر الشرع بموقف بلاده من «الخريطة» باعتبار انها لا تشمل سورية ولبنان، قال: «حتى لو كانت تشمل المسار السوري - اللبناني، فإنها تهمّشه وهذا امر غير مقبول بالنسبة لنا. وبالرغم من انها تتحدث عن حل عادل وسياسي في النهاية عبر الاشارة الى مؤتمر مدريد والقرارات الدولية ومبادرة السلام العربية فإن هذه المتطلبات الاساسية تم تهميشها ايضاً». وزاد: «ان بيان اللجنة الرباعية لم يتناول التفاصيل الى حد ما، لكنه اشار الى متطلبات اساسية لتحقيق سلام عادل وشامل يشمل سورية ولبنان»، مؤكداً «عدم قلق بلاده من «الخريطة» لأن سورية «تتفهم معاناة الشعب الفلسطيني» لذلك ليس لديها «أي اعتراض على التقدم على المسار الفلسطيني».

وسئل الشرع عن مشروع «الهدنة»، فأجاب: «ان سورية مع السلام الحقيقي، وهي تبارك أي اتفاق بين الفلسطينيين يرسخ الوحدة الوطنية بينهم». واضاف: «ان الحوار الوطني مهم بالنسبة الى سورية كما هو مهم بالنسبة الى الفلسطينيين، ويعتبر الركيزة الاساسية للوحدة الوطنية الفلسطينية ومن دونها من الصعب او المستحيل صنع السلام».

القدومي لم يجتمع مع أي من قادة المنظمات

دمشق: إسرائيل تضع "الهدنة" في مهب الريح

□ *دمشق - «الحياة»*

■ قالت صحيفة رسمية سورية أمس ان اسرائيل وضعت «الهدنة المشروطة» التي أعلنتها «حركة المقاومة الاسلامية» (حماس) و«الجهاد الاسلامي» في «مهب الريح منذ بدايتها»، في حين لم تتضمن محادثات رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية فاروق القدومي في دمشق لقاء مع أي من قادة المنظمات الفلسطينية لعدم وجود مكاتب لها أو تمثيل رسمي.

ورأت صحيفة «تشرين» الحكومية ان احتفاظ حكومة اريل شارون بحق القيام بعمل عسكري وقائي من الهجمات الفلسطينية يضع «الهدنة في مهب الريح من بدايتها»، وان اسرائيل «لا تريد أن تسير على طريق السلام»، وانها «العقبة ويخطئ من يفكر في غير هذا الاتجاه».

وكان القدومي أجرى أول من أمس محادثات مع وزير الخارجية السوري فاروق الشرع كانت خلالها «وجهات النظر متفقة على أهمية تحقيق الوحدة الوطنية في الساحة الفلسطينية لمواجهة التحديات التي تفرضها السياسات العدوانية للحكومة الاسرائيلية».

وزير الخارجية السوري فاروق الشرع مستقبلاً فاروق القدومي. (أ ف ب)

كما التقى القدومي مسؤولين سياسيين آخرين من دون حصول أي لقاء مع قادة المنظمات الفلسطينية، باعتبار انه لم يعد لها مكاتب او تمثيل رسمي في سورية. واقتصرت لقاءاته الفلسطينية على رئيس «جبهة الانقاذ الوطني الفلسطيني» خالد الفاهوم الذي أوضح لـ«الحياة» ان القدومي قدم الى «الاخوة السوريين وجهة نظره ازاء خريطة الطريق والفرق بينها وبين اتفاق أوسلو، إذ أن الخريطة تتضمن الحديث عن حق عودة للاجئين والقدس. كما بدا القدومي مقتنعاً أن الرئيس جورج بوش جاد في دعمه لها». وزاد الفاهوم ان الجانب السوري جدد تأكيد موقفه القائم على «الموافقة على ما يوافق عليه الشعب الفلسطيني»، وان الموقف من «خريطة الطريق» والمسائل الأخرى «يعود الى الشعب الفلسطيني».

وبدا القدومي في مواقفه أقرب الى مواقف الرئيس ياسر عرفات من مواقف رئيس الوزراء محمود عباس (أبو مازن)، إذ أعلن انه نقل «رسالة من عرفات إلى الرئيس بشار الأسد عن الأوضاع في المنطقة، خصوصاً ما يدور داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة من تعزيز للوحدة الوطنية والتفاهم الفلسطيني ومعالجة المسائل التي يواجهها الشعب الفلسطيني، حرصاً على تحقيق السلام، شرط أن يكون مبنياً على المطالب الفلسطينية».

وأشار الى ان «خريطة الطريق» والتسوية السياسية لن تتما إلا بالمسارات الثلاثة وتحقيق السلام العادل والشامل طبقا للمبادرات العربية للسلام.

ووصل تيري رود لارسن مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان الى دمشق لاجراء محادثات مع المسؤولين السوريين تتناول الوضع في الشرق الاوسط بعد اجتماع «اللجنة الرباعية» في الأردن، علماً أن الأمم المتحدة أعلنت أن «خريطة الطريق تتضمن المسارين السوري واللبناني».

يحتاج الى ٤٠٠ مليون دولار لإصلاح البنى التحتية والمدارس والمستشفيات

برنامج الامم المتحدة للتنمية يستعد لتنفيذ برامج استثمار واعادة اعمار في فلسطين

□ *غزة - فتحي صبّاح*

■ اكد تيموثي روذرمل الممثل الخاص لبرنامج الامم المتحدة للتنمية (UNDP) في الاراضي الفلسطينية ان البرنامج ملتزم بدعم السلطة الفلسطينية ومساعدتها في اعادة الاعمار في المرحلة المقبلة، والخروج من ازمتها الاقتصادية التي تمر بها، وتنمية الاقتصاد الفلسطيني.

وجدد روذرمل في مؤتمر صحافي عقده في مدينة غزة امس تأكيد البرنامج المضي قدما في الاستثمار واعادة الاعمار، معربا عن امله بأن يحصل البرنامج على مبلغ يزيد عن ٤٠٠ مليون دولار اميركي، الذي حصل البرنامج عليه العام الماضي، بغية تنفيذ مشاريع في البنى التحتية المدمرة في الاراضي الفلسطينية تشمل المياه والمدارس والمستشفيات وغيرها من القطاعات.

واعتبر انه يجب حدوث فعل مواز (للتحركات السياسية) على الارض حتى يشعر المواطنون بأن هناك عمليات لإعادة اعمار واصلاح البنى التحتية والممتلكات التي دمرت.

وشدد روذرمل على ان البرنامج ملتزم بالاولويات التي تحددها السلطة الفلسطينية والبلديات والمجتمع المدني عند تنفيذ المشاريع وتمويلها.

بدوره، تحدث خالد حيدر عبدالشافي مدير البرنامج في قطاع غزة عن «مؤشرات» الى ما اعتبره «اسوأ ازمة اقتصادية منذ بداية الاحتلال الاسرائيلي» للاراضي الفلسطينية عام ١٩٦٧.

وأوضح ان من هذه المؤشرات ارتفاع نسبة البطالة الى درجة لم تبلغها من قبل، اذ وصلت الى ٤٠ في المئة في الشهر الذي اجرى فيه عملية الإحصاء المركز الفلسطيني للإحصاء (حكومي).

ولفت الى ان نسبة الفقر في القطاع تصل الى ٧٢ في المئة، والى ان نسبة سوء التغذية في القطاع بلغت ١٣ في المئة، وان الناتج القومي انخفض بنسبة ٣٨ في المئة، وان نسبة الاستثمار في القطاع الخاص وصلت عام ١٩٩٩ الى بليون دولار اميركي، وانخفضت في عام ٢٠٠٢ الى ١٠٠ مليون فقط.

وقدم عبدالشافي احصاءات ان عدد المنازل المدمرة كليا ابان الانتفاضة وصل الى ١١٧٠ منزلا، وان عدد المنازل المدمرة جزئيا وصل الى ١٦٦٨ منزلا حسب وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «اونروا»، في حين بلغ عدد الفلسطينيين المتضررين من هدم المنازل ٢٠ الف لاجئ.

وأضاف ان قوات الاحتلال ردمت ٢٢١ بئرا للمياه وجرفت نحو ٣١٧٩٧ دونما، إضافة إلى نحو خمسة الاف دونم تم تدميرها في بلدة بيت حانون أخيرا المحاصرة منذ الخامس عشر من الشهر الماضي.

من جانبه، قال جهاد خليل الوزير الوكيل المساعد لوزارة التخطيط ان السلطة الفلسطينية ستقدم خطة إعادة اعمار للعامين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ تشمل الانتقال التدريجي من برامج الإغاثة الى برامج التنمية.

وأشار إلى خطة الطوارئ التي وضعتها السلطة الفلسطينية العام الماضي وقيمتها ١١٥٠ مليون دولار اميركي، ٧٠ في المئة منها مخصصة للمساعدات الإنسانية، بما فيها خلق فرص عمل للعاطلين عن العمل بفعل السياسات الإسرائيلية.

مطلوب فوراً
لشركة رائدة في مجال الأثاث والمفروشات
مدير معرض
■ حاصل على شهادة جامعية في هندسة الديكور أو الهندسة المعمارية من جامعة معترف بها
■ خبرة في نفس المجال لا تقل عن خمس سنوات بدول الخليج
■ إجادة اللغة الانجليزية تحدثاً وكتابة وتشغيل الحاسب الآلي
■ رخصة قيادة سارية المفعول
■ إقامة قابلة للتحويل
■ السن من ٢٨-٤٢ سنه
ترسل السيرة الذاتية مع صور الشهادات وصورة شخصية عناية المدير التنفيذي
فاكس ٠٣/٨٤٢١٩٣٠ أو٠٠٩٦٦٣-٨٤٧٢٩٦٧